

على شهادة كل واحد من شاهدي الاصل وكذلك لو
شهد شاهد اصل وهو مع اخر على شهادة اصل
اخر كفي وكذا لو شهد اثنان على جماعة كفي شهادة
الاشين على كل واحد منهم وكذا لو كان شهود الاصل
شاهدا وامر ايتين فشهد على شهادتهم اثنان او كما
الاصل نساء مما يقبل فيه شهادتهن منفردات كفي
شهادة اثنين عليهن وللحق مراتب انما ان يقول
شاهد الاصل شهد على شهادتي اني اشهد على
فلان بن فلان لفلان بن فلان وكذا وهو الاستعانة
واخفض منه ان يسمعه يشهد عند الحاكم اذ لا يرب
في نصريحه هناك بالشهادة وبلية ان يسمعه
انا اشهد لفلان بن فلان وكذا ويذكر السبب مثل
ان يقول من ثوب او عقارا اذ هي صورة حزم
وفيه تروا ما لو لم يذكر سبب الحق بل اقتصر على قوله
انا اشهد لفلان بن فلان بكذا لم يصح حمله الا ساد
التسامح بمثله وفي الفرق بين هذه وبين ذكر السبب
اشكال ففي صورة الاستعانة يقول الشاهد في على
شهادته وفي صورة سماعه عند الحاكم يقول اشهد ان
فلانا شهد عند الحاكم بكذا وفي صورة السماع لا عند

سول

يقول اشهد ان فلانا شهد على فلان بن فلان بكذا سائلا
ولا يقبل شهادة الفرع الا عند تعذر حضور شاهد الاصل
ويحقق العذر بالمرض وما مثله وبالغيبه ولا تقدير
لها وما يطهر مراعاة المشقة على شاهد الاصل في
حضوره ولو شهد شاهد الفرع فانكر الاصل والمرور
العمل بشهادة اعدلهما فان نسا وباطح الفرع وهو
يشكل بان التطرف في قبول الفرع عدم الاصل وربما
امكن لو قال الاصل لا اعلم ولو شهد الفرعان ثم حضر
شاهد الاصل فان كان بعد الحكم لم يفتح في الحكم وا
او خالفوا وان كان قبله سقط اعتبار الفرع ويقول الحكم
بشاهد الاصل ولو تغيرت حال الاصل بفساد او كفر
لم يحكم بالفرع لان الحكم مستند الى شهادة الاصل
ويقبل شهادة النساء على الشهادة فيما يقبل فيه شهادتهن
منفردات كالعيوب الباطنة والاستهلال والوصية
وفيه تردد اشبهه المنع ثم الفرعان ان سميا الاصل
وعداه قبل وان سميا ولم يعد اسمعا للحاكم ومحت
عن الاصل وحكم مع شوت ما يقتضي التناول والطرح
مع شوت ما يمنع لو حضر وشهد اما الوعداه ولم
بسمياه لم يقبل ولو اقر باللواط والزنا بالعمرة والحالة